



التقرير السنوي 2018

الملخص التنفيذي

يحصد مركز العدل للمساعدة القانونية خبراته المتراكمة طوال السنوات العشر التي أكملها عام 2018م من رؤيته الثابتة بمجتمع ينعم بالعدالة ويسوده القانون، مؤمناً برسالته في خدمة الذين خانتهم الظروف وأبعدتهم عن حقوقهم وفرص الدفاع عنها في تقاض مكافئ ومنصف.

أنجز خلال السنوات العشر أكثر من 41 ألف خدمة قانونية بين تمثيل واستشارة، في حين سجلت مديرية الخدمات القانونية خلال العام وهذه 7225 خدمة بارتفاع عن العام الذي سبقه بنسبة 18.6% دعمه تطوير نموذج الخدمة وتعديمه على مختلف العيادات القانونية حول المملكة من خلال اعتماد وظيفة الميسر المجتمعي كمهمة مساندة وداعمة لعمل المساعدة القانونية ضمن المجتمعات المستضيفة واللاجئة، الذي ساهم في توثيق ومتابعة وتقصي مستوى جودة الخدمة المقدمة من المركز في جوهر عمله. بينما أنجز الميسرون 203 خدمات بين مرافق وتقديم معلومات أساسية وإحالات خارجية لشركاء متخصصين بخدمات مختلفة.

كما نجح المركز في إطلاق شبكة المحامي المناوب تعطي كافة المحافظات بفريق مكون من 35 محامياً يعملون على تمثيل الموقوفين في مرحلة ما قبل المحاكمة ضمناً لسلامة الإجراءات وحقوق المحتجزين قبل مثولهم أمام القضاء، وكان نجاح نموذج الخدمة الذي اعتمد على آلية الخط الساخن المناوب على مدار الأسبوع والساعة بإنجاز 222 خدمة تمثل أمام المراكز الأمنية إلى جانب إنهاء احتجاز 83 حالة عبر الهاتف والتعاون مع الضابطة العدلية المختصة بكل حالة على حدة.

وعلى صعيد التوعية القانونية، قدم مركز العدل عبر فريقه الذي اجتهد بقراءة وتقييم احتياجات المجتمع من أكثر من 15 موضوعاً توعوياً بارزاً قدمت فيه المعلومة القانونية المبسطة الواضحة الدقيقة التي تخدم المجتمعات على اختلافها وتساعدها في الوقاية من الإشكالات القانونية التي قد تتعرض لها وتعلقل مسيرة التنمية بين أفرادها، ففي السنوات العشر تجاوز المركز 8آلاف محاضرة توعية وجه خلالها أجوبة لأكثر من 175 ألف مستفيد غابت عنهم المعلومة والحق الذي تحمله في طياتها، ليصل في العام الماضي وحده قرابة 28 ألف متلق للمعلومة من الجنسين بمختلف الأعمار والجنسيات، من خلال 931 فعالية تتوعد بين جلسات التوعية والجلسات الحوارية وحلقات روایة الفصص للأطفال بالإضافة إلى ورش العمل والحملات، مستشارون قانونيون ومدربون مجتمعيون محترفون.

أما على صعيد المدافعة وكسب التأييد وبناء القدرات، فقد ركزت المديرية على مهمة المركز الرئيسية في بناء نظام مساعدة قانوني وطني شامل من خلال عقد العشرات من ورش العمل والمقررات والاجتماعات والتحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني وطلبة الحقوق والمحامين ذوي العلاقة، والتفاهمات مع الجهات المعنية في المجلس القضائي ووزارة العدل للتعليق والتعديل واقتراح مسودة نظام للمساعدة القانونية يلبي الاحتياج المحلي والمعايير الدولية، وفق تقارير متابعة للإجراءات المتبعة في المحاكم في هذا الشأن.

بينما عمل المركز على تمكين المحامين على التعديلات الأخيرة على قوانين أصول المحاكمات الجزائية ومحاكم الصلح، ونفذ سلسلة من التدريبات لأجهزة إنفاذ القانون بما يخص الممارسات الفضلى لضمانات ما قبل المحاكمة من الاحتجاز والتوفيق والمعايير الدولية في اكتشاف جرائم التعذيب وحقوق الموقوفين.

وعملت المديرية على تقديم الدعم الفني والقانوني فيما يخص التعامل مع قضايا الأحداث وحقوقهم بما يتعلق بالعدالة التصالحية في تحقيق المصلحة الفضلى للطفل من قبل جهات إنفاذ القانون والضابطة العدلية، بموازاة تنفيذ ورش تدريبية في الحقوق العمالية للاجئين السوريين في مختلف محافظات المملكة، إلى جانب المساهمة في إعداد أوراق الموقف والأبحاث المتخصصة في حقوق الإنسان كتقرير الظل للاستعراض الدوري الشامل ودراسة تحديات وصول المرأة للعدالة في المحاكم الشرعية وغيرها من التحليلات القانونية المعمقة في المشاريع المطروحة لأنظمة والقوانين في مجلس النواب مثل قانون الجرائم الإلكترونية.

الخدمات القانونية

واصلت مديرية الخدمات القانونية خلال عام 2018 تحولها نحو تصميم وتنفيذ نموذج تقديم الخدمة على نحو يراعي السياق المحلي ويتوافق مع أفضل المعايير الدولية، في وقت أطلقت فيه مجموعة من الخدمات المستحدثة وهي خدمات المحامي المناوب في المراكز الأمنية، وخدمات الميسرين المجتمعين المكملة أو الداعمة للخدمات القانونية.

وعلى وقع هذا التوسيع والتحول، عملت المديرية بالتزامن على تطوير هيكليتها وتعزيز عملياتها من خلال تنظيم وظيفة الدعم الإداري ضمن وحدة متخصصة، وركزت على تحسين مستويات المتابعة والتوثيق، في المجالات المتعلقة بإحالات الشركاء والإجراءات الداخلية، بالإضافة إلى الحوسية التي تم تعزيزها وتطويرها من خلال استكمال المرحلة الثانية من نظام إدارة القضايا المحوسبة.

ولم تتوقف جهود المديرية عند التطوير الإداري فحسب، بل توسيعت لتشتمل التطوير القانوني من خلال إطلاق نموذج فرق العمل المتخصصة في القضايا الجنائية، وتعزيز قدرات الفريق والمديرية في مجال قضايا الأحداث على نحو رفع من سوية الخدمات وخبرات ومهارات أعضاء الفريق القانوني، وسرعة الإنجاز، مع ضمان التوازن مع مصلحة المستفيدين. وفي هذا الصدد، تم استكمال برنامج التدريب القانوني المستمر من خلال عقد (6) تدريبات متخصصة في المجالات المختلفة.

وتوجهت المديرية في عام 2018 نحو المستفيدين بإجراءات أولية تهدف إلى تعزيز تجربتهم وضمان تقديم أفضل الخدمات لهم، من خلال توضيح وإعلان سياسة الخدمة، وتعزيز خط الشكاوى المرتبطة بالخدمات المقدمة وسياستها.

عام 2018 بالأرقام

أهم المؤشرات

المؤشر	القيمة
نسبة إحالات الشركاء إلى إجمالي المستفيدين	% 26
معدل الاستشارات إلى التمثيل في العيادات	١١.٤
معدل الوقت المستغرق في التقاضي بالأشهر	3.01
نسبة خدمات الأحداث القانونية إلى الإجمالي	% 5.4
نسبة خدمات السوريين القانونية إلى الإجمالي	% 20.8
نسبة خدمات الأردنيين القانونية إلى الإجمالي	% 73.2
نسبة خدمات الإناث القانونية إلى الإجمالي	% 69.1

نسبة المستفيدين من الخدمات القانونية حسب الجنسية

الخدمة	الأردنية	السورية	أخرى
الاستشارات	78%	16%	6%
التمثيل	70%	24%	6%

الملخص الإحصائي للخدمات

الخدمة	الإناث	ذكور	الإجمالي
الاستشارات القانونية	2710	1556	4266
التمثيل القانوني	2284	675	2959
المحامي المناوب	30	192	222
متبايعات الاحتجاز الهاتفية	12	71	83
المراقبة	19	24	43
الإحالة الخارجية	30	3	33
المعلومات الأساسية	66	61	127
المجموع	5151	2582	7733

التحول في نموذج الخدمة

استكملت مديرية الخدمات القانونية خلال عام 2018، التحول الذي بدأت إجراءه منذ مطلع عام 2017 على نموذج الخدمة، والذي يرتكز بشكل أساسي على تعزيز تجربة المستفيد من خلال توزيع المهام والفصل بين تقديم الخدمة ودعم تقديمها ومتابعتها.

وبعد انتهاء الربع الأول من عام 2018، تم اعتماد نموذج الميسر المجتمعي الذي خضع للاختبار في أواخر عام 2017 وبدايات 2018، ليصبح دور الميسر المجتمعي وظيفة مساندة معتمدة ضمن المديرية. كما بدأ التخطيط والتنسيق في نهايات عام 2018 لتعيين العدد اللازم من الميسرين المجتمعين لتغطية كافة العيادات القانونية العاملة.

وإزداد على ضوء ذلك الفصل بين تقديم الخدمات القانونية، وتقديم الدعم والمساندة لهذه الخدمات ومتابعتها، بحيث أصبح المستشار القانوني أكثر تفراً للعمل القانوني سواء في تقديم الاستشارة القانونية أو التمثيل أمام المحاكم ودوائر النيابة والمحاكم الأمنية والمحاكم الإدارية.

وحقق هذا التحول ارتقىً في مستويات رضا المستفيدين عن عملية الاستقبال والإحالة، وإزدياداً في الخدمات الموثقة على ضوء انخفاض مستويات عدم التوثيق التي كانت تسجل نظراً لضغط العمل الكبير الذي يقع على عائق المحامين في السابق، إلى جانب تمنين وتأكيد العلاقة التعاقدية بين المركز والمستشار القانوني باعتباره مزود خدمات، سواء من ناحية عملية الإحالة أو التوارد في العيادة القانونية الذي أصبح يتميز بالمزيد من المرونة.

ولتعزيز التخصص والحكمة والفصل في المهام، تم تعيين منسق للخدمات القانونية وتحديد دوره كرئيس مباشر للميسرين المجتمعين، وتأثير هيكليه عليهم ضمن وحدة تنظيمية خاصة. وعليه، أصبحت العيادة القانونية في مركز العدل تتكون من ميسر مجتمعي ومستشار قانوني.

إلى ذلك، توسيع المديرية في نموذج الإحالة إلى المكاتب الخاصة الذي أطلقته تجريبياً عام 2017، حيث بلغ عدد المكاتب المحال إليها في نهاية فترة التقرير (6) مكاتب في محافظات العاصمة وإربد والزرقاء ضمن مختلف التخصصات. علماً بأنه تم إنهاء التعامل مع مكتبين آخرين في العاصمة خلال عامي 2017 و2018.

الخدمات المستحدثة

أولاً: المحامي المناوب

أطلقت المديرية في بداية عام 2018 مشروعًا تجريبياً مدته 3 أشهر لخدمات المساعدة القانونية في المراكز الأمنية، ضمن نموذج خدمة مستحدث أطلقت عليه اسم شبكة المحامي المناوب. وعلى ضوء نجاح التجربة، تم تعليم النموذج ليشمل كافة المحافظات من خلال شبكة تتكون من 35 محامياً من المركز وخارجيه. وتم تأثير هذا النموذج ضمن وحدة تنظيمية خاصة تتكون من ضباط إحالة ومحرر قانوني يرتبطون بشبكة المحامي المناوب، وتعتمد في الإحالة والمتابعة على نظام مناوبة وتوثيق الكتروني. ومنذ إطلاق التجربة، تم تأسيس خط ساخن لتلقى الإحالات المرتبطة ببنطاق الخدمة وهو يعمل على مدار 24 ساعة.

وخلال العام الماضي، تم تقديم 222 خدمة تمثل قانوني أمام المراكز الأمنية من خلال شبكة المحامي المناوب. كما تمت مساعدة المستفيدين المحتجزين في المراكز الأمنية من خلال ضباط الإحالة ودون الحاجة لإيفاد محام مناوب وإنهاء المشكلة عبر الهاتف بالتنسيق مع مراكز الاحتجاز في 83 حالة.

علماً بأن النموذج يعمل باعتباره جزءاً من خدمات مركز العدل للمساعدة القانونية، ويعتبر واحداً من قنوات الإحالة إلى المساعدة القانونية في حال الحاجة والرغبة بذلك.

ثانياً: الميسر المجتمعي

بالإضافة إلى عملهم في دعم تقديم الخدمات القانونية للمستفيدين، يقدم الميسرون المجتمعون خدمات غير قانونية داعمة أو مكملة للمساعدة القانونية، ضمن خط خدمات تم استحداثه في بداية عام 2018، وتشمل هذه الخدمات:

1. المراقبة والمعاونة بالإجراءات لدى الدوائر الرسمية

2. الوساطة بين المستفيدين وخصومهم

3. الإحالة إلى الشركاء المختصين بالخدمات غير القانونية

4. تقديم المعلومات الأساسية اللازمة للمستفيدين في حال عدم الحاجة لاستشارة قانونية مخصصة.

وبلغ إجمالي هذه الخدمات خلال عام 2018 في مختلف العيادات 203 خدمات، توزعت كما يلي:

- المراقبات: 43

- المعلومات الأساسية: 127

- الإحالات الخارجية: 33

وحققت هذه الخدمات أثراً كبيراً تمثل في تخفيف العبء عن المستشارين القانونيين، كونها ألغت عن الإحالة إلى خدماتهم، وسهلت على المستفيدين إجراءاتهم وتلبية حاجاتهم / حل إشكالاتهم من خلال الخدمة المتخصصة.

"القوانين تسحق الفقراء .. في مسار المساعدة القانونية من خلال تجربتنا مع مركز العدل هناك فرصة مهمة لأن نعطي مساحة أمان وكرامة لكل مواطن .."

سمير نور الدين
مؤسسة رواد التنمية

الخدمات القانونية

واصلت المديرية تقديم خدمات المساعدة القانونية من استشارات وتمثيل قانوني للمستفيدين خلال عام 2018، بزيادة بلغت 15.7% عن عام 2017 في إجمالي الخدمات المقدمة، وذلك على الرغم من:

1. محدودية الموارد البشرية في كادر المستشارين القانونيين (42 مستشاراً قانونياً في مختلف العيادات)

2. تعديل معايير الاستحقاق بما خفض من خط الاستحقاق المالي

وساعد في هذه الزيادة العوامل المتعلقة بتعديل نموذج الخدمة وزيادة التوثيق والمتابعة حسبما سيتم توضيحه لاحقاً في هذا التقرير.

وف فيما يلي ملخص الخدمات القانونية المقدمة خلال عام 2018 حسب الاختصاص:

2018			السنة
خدمات	تمثيل	استشارات	الاختصاص
4488	2142	2346	شريعي
1588	620	968	جزاء
960	150	810	حقوق
174	40	134	إداري
15	7	8	كنسي
7225	2959	4266	المجموع

وعلى ضوء دراسة القضايا المقصولة خلال عام 2018، تبيّن وجود أثر إيجابي كبير لخدمات التمثيل القانوني، تجلّى بإغلاق أكثر من 92% من القضايا بنجاح.

الدعم الإداري

تم تطوير وظيفة المساعد الإداري في المديرية خلال عام 2018 وتحويلها إلى وحدة تنظيمية للدعم الإداري يعمل فيها مسؤولاً دعم، وتتولى الوحدة إدارة وتنسيق كافة عمليات الدعم الإداري للخدمة، والربط بين المديرية ووحدات الدعم الإداري في المركز، والإشراف على توفر مقدمي الخدمات ومتابعته، وإدارة عملية الإحالة للمستفيدين إلى العيادات القانونية المختصة، والاستجابة إلى كافة الاحتياجات اللوجستية الازمة لتنفيذ مهام المديرية وتحقيق أهدافها.

وحقق هذا التطوير التنظيمي المنافع التالية:

- تسريع الاستجابة لكافة الاحتياجات اللوجستية لفريق المديرية وفعالياتها
- زيادة مستويات المتابعة والتوثيق للإحالات الواردة من الشركاء
- زيادة دقة المعاملات الإدارية والمالية المقدمة نظراً لمرورها بمراحل تدقيق قبل إحالتها للمديرية المختصة، وهو ما انعكس على تسريع تسديد مستحقات الفريق ومتطلباته المالية
- زيادة ضبط التوأمة في العيادات القانونية
- ارتفاع دقة التقارير المقدمة من الفريق نظراً لتدقيقها والتتأكد من صحة معلوماتها ومطابقتها للواقع قبل رفعها للوحدة المختصة

المتابعة والتوثيق

أولاً: الإحالات الخارجية

عانت المديرية في أعوام سابقة من بعض الإشكالات في المتابعة والتوثيق سيما على صعيد الإحالات الواردة من الشركاء المختلفين والتي شكلت 26% من الخدمات القانونية المقدمة لعام 2018. وفي سبيل ضبط الإحالات والخدمات المقدمة لها ومتابعتها وتوثيقها على النحو الملائم، تم تأسيس نظام إحالة مركزي ينافي الإحالات من الشركاء ويتولى توزيعها حسب الاختصاص الجغرافي والقانوني، ثم يعيد المتابعة حول الخدمات المقدمة لها ويوثقها على شكل تقارير ترسل إلى الشركاء المحليين.

وأدى هذا النظام إلى إنهاء الإشكالات التي أحاطت بالعلاقة بين المركز وشركائه المحيلين من حيث مدى وجود الإحالة وجود خدمة مقدمة لها من الأساس؛ حيث كانت الإحالات سابقاً ترسل إلى المحامي المختص دون المرور بالنظام المركزي، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على فدان مجموعة كبيرة من الإحالات في تلك الفترة.

ثانياً: الاجراءات الداخلية

كما ارتفعت مستويات المتابعة والتوثيق في مختلف الإجراءات الأخرى، مثل زيارات السجون والإحالات بين العيادات، اللذين تولى متابعتهما وتوثيقهما بشكل أساسي وحدة الدعم الإداري. وساهم نموذج الخدمة الجديد القائم على الفصل في المهام بين الميسر المجتمعي والمستشار القانوني من زيادة مستويات التوثيق والمتابعة من خلال المقارنة بين تقارير ميسر العيادة ومحامي العيادة وتحديد المستفيدين الذين وردوا إلى المستشار القانوني دون ورود تقارير حولهم.

ثالثاً: الحوسية

وفي مسعى لتسهيل الإجراءات وتوثيقها ومتابعتها، وتسريع التفاعلات بين كادر المديرية بهدف تعزيز مستويات الخدمة، تم التعاقد مع شركة متخصصة في حلول البرمجيات والحوسبة، لبناء نظام مح osp يتم من خلاله إدارة العمل ضمن المديرية دون الحاجة للعمل الورقي والتقارير اليدوية، فيما يخفف من نسبة الخطأ والفاقد في التوثيق. ومع نهاية عام 2018، تم الانتهاء من التصميم الأولي وسيتم إطلاقه خلال عام 2019.

قضايا الأحداث

تواصلت جهود المديرية في تعزيز التخصص ورفع المهارات والقدرات ومستويات المتابعة في تقديم المساعدة القانونية للأحداث خلال عام 2018. واستهل العام الماضي بتوضيح دور مشرف الأحداث على مستوى كافة العيادات القانونية، وتأثير صلاحياته في المتابعة والتتبع ضمن هذا الاختصاص. ولضمان أداء الدور المنوط به، تم تفريغ مشرف الأحداث من تقديم الخدمة القانونية.

كما تم وضع آلية واضحة للتعامل مع الإحالات الواردة من وزارة التنمية الاجتماعية للأحداث المحتاجين للخدمة القانونية، بحيث تتم بشكل مركزي لزيادة مستويات التوثيق والمتابعة.

ولهذه الغاية، تم الاجتماع مع مراقبى السلوك لدى وزارة التنمية الاجتماعية والمسؤولين عنهم في بداية العام لوضعهم في صورة الآلية المركزية، والتأكد على ضرورة تعبئة استمارات الإحالة واستكمال المعلومات المطلوبة فيها، وهو ما انعكس على التزام المعنيين بهذه المتطلبات في نهاية المطاف.

ومن الناحية القانونية، ولخصوصية هذا النوع من القضايا، تم اعتماد التفاوض القضائي في قضايا الأحداث لتسريع الفصل وتحفيز العبء وتحقيق أفضل النتائج الممكنة، شريطة توافق المعايير اللازمة لذلك؛ وهي موافقة الحدث ووليه وأن تكون نتيجة التفاوض أفضل من النتيجة المتوقعة من استكمال إجراءات التقاضي حتى النهاية.

وبلغت الخدمات المقدمة للأحداث في عام 2018 من استشارات قانونية وتمثيل قانوني (395) خدمة، منها 244 خدمة تمثل قانوني و 151 استشارة قانونية.

"لو كنت عارف هيك رح يصير بيتنى لما نشتكي كان أخذت حقى
بابيدى .."

والد حدث تعرضت لنهاية شهادة زور

مديرية التوعية والتشبيك

إن قلة الوعي المعرفي حول القوانين والحقوق والواجبات وما يتربّط عليها من معرفة آليات الوقاية والحماية يعد من أكبر التحديات المهددة للأفراد والأسر والمجتمعات، وعليه تسعى مديرية التوعية والتشبيك إلى تعزيز الوعي المجتمعي بين الأفراد للوصول إلى مجتمع ينعم بالعدالة ويسوده القانون، يعيش فيه جميع الأفراد، النساء والرجال كشركاء متكافئين يعملون معاً لتأمين حياة أفضل لمستقبلهم.

خلال العام 2018نفذت مديرية التوعية 931 نشاط توعوي، تتوزع بين جلسات التوعية والجلسات الحوارية وحلقات روایة القصص للأطفال بالإضافة إلى ورش العمل والحملات، استطعنا من خلالها أن نصل إلى 27935 شخص، آملين أن تكون قد حققنا لهم الأثر المطلوب ومتطلعين إلى عام جديد بدعم من المانحين ومن شركائنا، ومن المستفيدن أنفسهم، لأننا على يقين دوماً بأننا معاً نستطيع التغيير.

م الموضوعات التوعية

تنوع الموضوعات التي تقدمها مديرية التوعية والتشبيك وفقاً للحاجة المجتمعية، وتعتمد في تحديدها على مؤشرات تتعلق بالمنطقة الجغرافية المستهدفة رغم أن نسيج المجتمع الأردني قد يبدو نسيجاً متشابهاً من حيث المشاكل القانونية التي تواجه أفراده، إلا أننا لمسنا ضرورة تركيز بعض المواضيع في مناطق جغرافية تنتشر بها مشكلة قانونية أكثر من غيرها، بالإضافة إلى المؤشرات المتعلقة بالفتات المستهدفة كاللاجئين، النساء والأطفال.

تعتمد المديرية في تحديد المؤشرات على جلسات تقييمية خاصة، أو استناداً إلى موضوعات الاستشارات القانونية المقدمة من خلال مديرية الخدمات في مركز العدل، بالإضافة إلى الموضوعات التي يطلب الشركاء المستضيفون لأنشطة التوعية التطرق إليها حسب الاحتياج المجتمعي.

تصدر موضوع الجرائم الإلكترونية قائمة موضوعات التوعية المقدمة خلال العام 2018، تزامناً مع الحملة التوعوية التي بدأت خلال العام 2017 واستمرت أنشطتها إلى نهاية العام الماضي، ثم تلاه التوعية بحقوق العامل وواجباته والذي لم يقتصر على الأردنيين فقط بل شمل كل شخص متواجد على أرض المملكة.

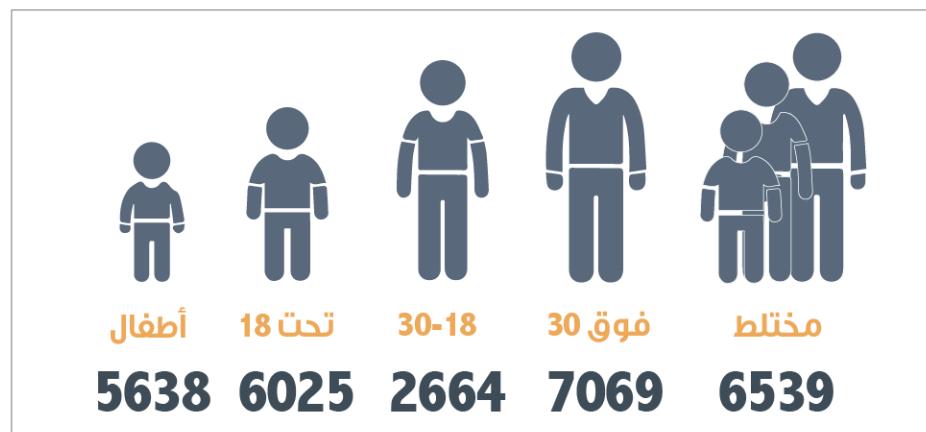
واستمر التركيز خلال العام 2018 على فئة الأطفال والنساء كما السنوات السابقة، حيث تصدرت موضوعات حقوق الأطفال وحماية الطفل من التنمّر في المدرسة والبيت والمجتمع، والحماية من العنف الأسري قائمة موضوعات التوعية.

م الموضوعات التوعية	
157	الجرائم الإلكترونية
92	حقوق العامل وواجباته
86	حقوق الطفل
75	الحماية من العنف الأسري
73	التنمر
64	الزواج وآثاره
60	المساعدة القانونية
50	الغارمون
50	التوثيقات
49	التربية المبكرة
48	ضمانت المحاكمة العادلة
31	الطلاق وبيعه القانونية
21	التنفيذ والأوراق التجارية وجرائم الشيكات
20	الحماية من المخدرات
16	التنمر الإلكتروني
39	مواضيع أخرى

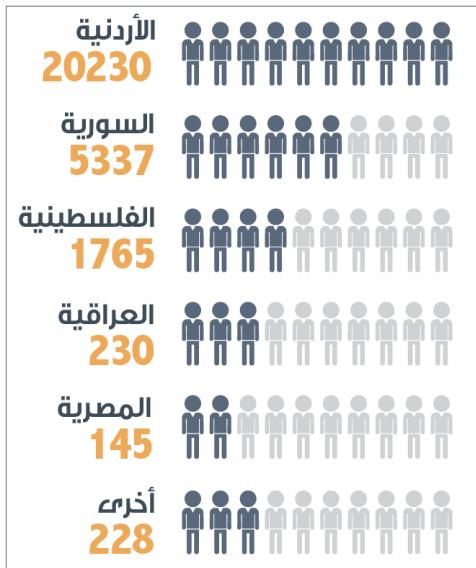
المستفيدين من خدمات التوعية



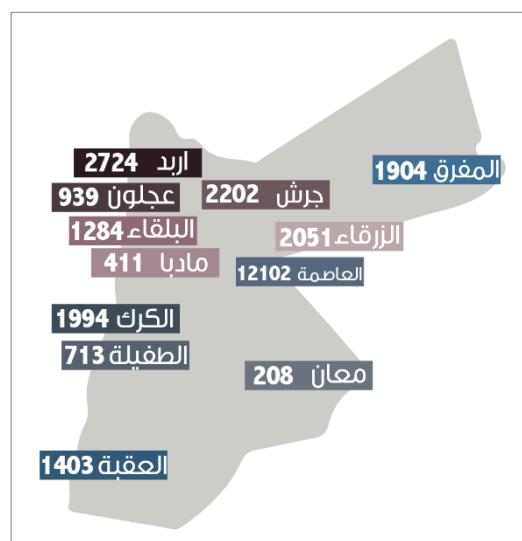
التوزيع حسب جنس متلقى خدمات التوعية



التوزيع حسب الفئة العمرية لمتلقى خدمات التوعية



التوزيع حسب جنسية متلقى خدمات التوعية



توزيع متلقى خدمات التوعية حسب الدائيرات في المملكة

حملات توعوية قمنا بها

تشمل الأنشطة التوعوية التي تعقدها المديرية على حملات مجتمعية تهدف إلى توجيه رسائل تنفيذية تستهدف توعية الجماهير تجاه موضوع معين وتعزيز مشاركتهم في العملية التوعوية مما يؤدي إلى إحداث تغيير حقيقي.

حملة نت بلا جريمة

الجهل في القانون قد يجعلك ضحية أو يوصلك إلى السجن. الجرائم الإلكترونية جرائم حقيقة.

يعتبر كثير من الشباب المستخدمين لشبكة الإنترنت وموقع التواصل الاجتماعي تحديداً في إشكالات قانونية يصل بعضها إلى حد انتهاك وصف الجنائية عليه، ليجدوا أنفسهم في نهاية المطاف أمام المحاكم الجزائية، لأسباب لا تتعذر في بعض الأحيان الجهل بالقانون. وفي المحصلة، تؤدي هذه الإشكالات إلى تدمير حياة العديد من الشباب والشابات الذين يقعون ضحية لجهلهم ولاستغلال الآخرين.

وتراجع مركز العدل العديد من الفتيات اللاتي تعرضن لابتزاز مالي وجنسى من قبل شبان تعرفن عليهم عبر موقع التواصل الاجتماعي، تحت التهديد بالفضيحة خاصة في ظل الخوف من العائلة والمجتمع. أما الشاب الذي يمارس هذا النوع من الابتزاز، فيكون عرض نفسه لقضاء سنوات طويلة في السجن إثر ارتكابه أعمالاً لا يدرك مدى خطورتها وحجم تبعاتها القانونية.

وتطهر إحصائيات وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لمديرية البحث الجنائي في مديرية الأمن العام أزيد من ذلك مضطراً في أعداد الجرائم الإلكترونية التي تتعامل معها الوحدة في كل عام. ويعتقد القائمون على الوحدة أن عدد الجرائم غير المبلغ عنها والتي لا تصل لعلمهم كبير نسبياً، نتيجة لحساسية الموضوع التي تتعلق بها هذه الجرائم مما يعيق قيام الضحايا بالتبليغ في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى جهل الضحايا في إمكانية توافر الحماية القانونية لهم إذا هم تقدموا بشكاوى لدى الجهة المختصة.



قام مركز العدل بالحصول على الفرصة لتنفيذ مشروع الموهبة في خدمة المجتمع - برنامج الريادة من قبل صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية KAFD". حيث هدف هذا المشروع إلى تطوير أدوات لرفع وعي المجتمع في الأردن وخصوصاً فئة الشباب بمفاهيم الجرائم الإلكترونية والإشكالات القانونية التي يتحمل وقوعهم فيها. مما يجعل المعلومة القانونية أكثر جذباً وسهولة الوصول لمناقشتها، الأمر الذي يعزز تفادي مستخدمي وسائل التواصل تلك الإشكالات القانونية على نحو استباقي وقائي، تحت شعار #نت_بلا_جريمة.

إلى ذلك قام مركز العدل بالتعاون مع وحدة الجرائم الإلكترونية في مديرية الأمن العام على تنفيذ برنامج توعية مجتمع امتد على مدى 9 أشهر ونفذ في كافة محافظات المملكة.

وفي حين كان من المخطط له أن يتم تنفيذ 45 جلسة توعوية، لكن زيادة الطلب على التوعية للوقاية من الجرائم الإلكترونية جعلت مركز العدل ينفذ 116 جلسة توعوية بالتعاون مع أكثر من 70 شريك حول المملكة، كان إجمالي الحضور 4003 مستفيد، واستمرت الجلسات التوعوية حتى بعد انتهاء المشروع لتصل إلى 157 جلسة.

"وعي أكثر، أمان أكثر"

كتبت هذه العبارة فتاة بعد إحدى المحاضرات على لوحة تعبيري صمم على شكل شاشة موقع الكتروني للتقطات مخرجات ونتائج المعلومة القانونية.



وحيث تم إطلاق هاشتاغ "وسم" #نت_بلا_جريمة لاستقبال أسئلة وتعليقات كل من يرغب بالحصول على معلومات حول الجرائم الالكترونية، وتمت مشاركة المعلومات 280 مرة عبر وسائل التواصل على صفحات الشباب والشابات، ونشر أيضاً 194 رسالة توعية عبر فيس بوك وتويتر لنشر معلومات قانونية حول قنوات المساعدة والمخاطر التي ممكن تجنبها، وتم أيضاً المشاركة في نقاشات على منصات الراديو والتلفزيون للوصول إلى أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع.

بالإضافة إلى المطبوعات التوعوية حيث تم طباعة 10 الاف بروشور، تم إنتاج فيديو توعوي للحديث حول المخاطر وآليات الحماية.



”ما كنت بعرف انه اللي بعمله جريمة!“

خلال جلسة توعية تم عقدها في مدرسة للإناث، توجهت إحدى الطالبات إلى المدرب بعد انتهاء الجلسة، وأخبرته أنها تقوم باحتيال زميلاتها من خلال نشر صورهم بحسبات وهمية، لم تكن تعلم أن ما تقوم به جريمة قد توصلها إلى السجن.



أطلق مركز العدل للمساعدة القانونية حملة توعية قانونية تهدف للتوعية فيما يخص "الغارمين" من الرجال والنساء المتعثرين مالياً، غير القادرين على سداد التزاماتهم، والرافعين منهم بالاستدانة لاحقاً، للحفاظ على حقوقهم وحقوق دائنيهم.

وأدت هذه الحملة مع تزايد أعداد القضايا التنفيذية بحق من تترتب عليهم قيود مالية تأخرها في سدادها نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الأفراد والأسر وفق احصائيات رسمية حديثة.

الهدف من الحملة:



بينما يكتفي مركز العدل بالاستشارة القانونية في هذا الشأن، ولا يمثل المستفيدين قضائياً لخروج هذا النوع من القضايا عن معايير الاستحقاق الخاصة بالمركز؛ لعدم وجود جدو قانونية من التمثيل في كثير من الحالات حيث يكون الخيار الوحيد لتجنب الحبس هو سداد الالتزام المالي، ولا يقدم مساعدات مالية، بل يطمح إلى توفير المعلومة الدقيقة والنافعة للأفراد الذين قد يواجهون مشكلات ذات القبيل، أو يرغبون بالاستدانة مستقبلاً.

هدفت الحملة إلى إيصال رسائل توعوية واضحة وبسيطة عن الأحكام القانونية التي تطبق على حالات الغارمين والغارمات وكيفية تجنب الواقع في مشكلات مالية مشابهة، وضرورة اعتبار هذه الديون إزامية على أصحابها ويتخذ القانون بحقهم مجموعة من الإجراءات من بينها الحبس- التي تسعى لسداد هذه القيود، من كمبليات وشيكات وعقود وكفالات وأوراق تجارية.

تضمنت الحملة في عملها محوريين رئيسين، الأول عبر جلسات توعية تفاعلية تستهدف مختلف فئات المجتمع، تقدم إطاراً توضيحياً شاملاً لكافة الأسئلة الشائعة حول ما يتعلق بالغارمين والتابعات القانونية على سوء ظروفهم المالية.

في حين، عمل المركز على تسليط الضوء على القضية -الآخذة في الاتساع- عبر مواد إعلامية تفاعلية تثبت عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتلفزيون والإذاعة والموقع الإلكتروني.

تم تنفيذ 50 جلسة توعية استفاد منها 1178 مستفيد في كافة محافظات المملكة، وتزامنت الحملة مع إطلاق حملة الكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بثت من خلالها رسائل توعوية وصلت إلى شخص 24,898.

"فكرت إذا كفلت أخوي ما رحم يكون علي مسؤولية!"

كان من المفترض أن أقوم بالتوقيع على كفالة لأخي حتى يمكن من أخي القرض بعد إصراره، بعد أن استمعت إلى المدرب قررت عدم التوقيع، لم أكن أعلم سابقاً أنني كافية تقع على ذات المسؤوليات التي تقع على المدين في حال لم يقم بسداد دينه.

إنهاء العنف القائم على نوع الجنس في عالم العمل



تشارك مديرية التوعية في كل سنة بفعاليات حملة 16 يوم لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي، خلال العام هذا العام ترکز الجهود على تقديم جلسات توعية حول حقوق المرأة في قانون العمل، والقوانين والضوابط للعمل من المنزل، بالإضافة إلى الحماية من العنف الأسري.

هدفت هذه الأنشطة إلى توعية النساء بحقوقهن وواجباتهن في قانون العمل وحمايتهن من التحرش الجنسي الذي قد يقع عليهن في أماكن العمل.

شكراً لنا
شكراً لأنكم معنا..

أبرمت المديرية 25 مذكرة تفاهم جديدة خلال العام 2018 ليصبح مجموع الشراكات 121 مؤسسة شريكة، يشكلون شبكة تواصل مجتمعي تتسع يوماً بعد يوم للوصول إلى أكبر عدد ممكн من مستفيدي المساعدة القانونية التي يقدمها مركز العدل، في خدماته القانونية وتوعيته التقنية والواقية، وجهود المدافعة وكسب التأييد على حد سواء.

حيث آمن المركز منذ تأسيسه أن الجهود التشاركية في استدامة التنمية، بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة والمؤسسات الحكومية والدولية من جهة أخرى، تسعى جميعها لرسم الطريق لرحلة ممكنة نحو التغيير .

"معايير واضحة .. استماع فعال .. متابعة وإشراف .. مأسسة العمل هذا
ما يميز مركز العدل .."

مها العساشه
مسؤوله دائرة الحمايه في مؤسسه نهر الأردن

الميسر المجتمعي

ساهم نموذج عمل الميسر المجتمعي لتطوير آليات تنفيذ الفعاليات التوعوية للمديرية، حيث جاء دور الميسر المجتمعي في تسهيل مجريات الفعاليات التي يركز فيها المحاضرون أو المدربون على إيصال المعلومة القانونية بدقة وبساطة، حيث يهتم الميسر في متابعة مشاركات الحضور وصناعة التغذية الراجعة منهم، إضافة إلى تنظيمه للإحالات التي تتطلب تدخلاً قانونياً متخصصاً بالاستشارة أو التمثيل في العيادات.

فيما يشكل الميسر المجتمعي الرابط بين مجتمعه المحيط ومقدم الخدمة في مركز العدل للمساعدة القانونية، حيث يبني مع أقرانه جسور ثقة ولغة مشتركة تسهل تحديد احتياجات المستفيدين والمجتمعات على اختلاف توزيعها الجغرافي وخلفياتها الثقافية.

المدافعة وكسب التأييد

ركزت المديرية على مهمة المركز الرئيسية في بناء نظام مساعدة قانوني وطني شامل من خلال عقد ومشاركة العشرات من ورش العمل والمقترحات والاجتماعات والتحالفات بين مؤسسات المجتمع المدني وطلبة كليات الحقوق والمحامين وذوي العلاقة، والتفاهمات مع الجهات المعنية في المجلس القضائي ووزارة العدل للتعليق والتعديل واقتراح مسودة نظام للمساعدة القانونية يلبي الاحتياج المحلي والمعايير الدولية، وفق تقارير متابعة للإجراءات المتبعه في المحاكم في هذا الشأن.

حيث كان التعديل عدد من التشريعات الرئيسية عام 2017، أثر على جهود كسب التأييد وبناء القدرات للشركاء لا سيما مع تضمن قانون أصول المحاكمات الجزائية لوجود مساعدة قانونية لازمة في المحاكم.

بينما عمل المركز على تمكين المحامين على التعديلات الأخيرة على قوانين أصول المحاكمات الجزائية والمدنية ومحاكم الصلح، ونفذ سلسلة من التدريبات لأجهزة إنفاذ القانون بما يخص الممارسات الفضلى لضمانات ما قبل المحاكمة من الاحتجاز والتوفيق والمعايير الدولية في اكتشاف جرائم التعذيب وحقوق الموقفيين.

وعلمت المديرية على تقديم الدعم الفني والقانوني فيما يخص التعامل مع قضايا الأحداث وحقوقهم بما يتعلق بالعدالة التصالحية في تحقيق المصالحة الفضلى للطفل من قبل جهات إنفاذ القانون من التنمية الاجتماعية والضابطة العدلية، بموازاة تنفيذ ورش تربوية في الحقوق العمالية للاجئين السوريين في مختلف محافظات المملكة، إلى جانب المساهمة في إعداد أوراق الموقف والأبحاث المتخصصة في حقوق الإنسان كتقرير الظل للاستعراض الدوري الشامل ودراسة تحديات وصول المرأة للعدالة في المحاكم الشرعية وغيرها من التحاليل القانونية المعتمدة في المشاريع المطروحة للأنظمة والقوانين في مجلس النواب مثل قانون الجرائم الإلكترونية.

نظام المساعدة القانونية

عمل مركز العدل في السعي لترجمة التعديلات التشريعية الحساسة في قانون أصول المحاكمات الجزائية لنظام المساعدة القانونية الذي وضعه مهمة استراتيجية أمامه منذ تأسيسه قبل 10 سنوات، وبذلك باشر المركز منذ سريان تعديلات القانون-تقديم وجهة نظر المجتمع المدني في هذا الشأن والخبرة التراكمية من احتياجات الناس وسبل إدارة قطاع المساعدة القانونية، من خلال:

- عقد عدة اجتماعات رسمية مع وزارة العدل ولقاءات مع الموظفين المعينين ضمن مديرية حقوق الإنسان وقسم المساعدة القانونية لتبني التطورات التشريعية الخاصة بتصور نظام المساعدة القانونية وقياس مواهتها للتطلعات والمعايير الدولية وكسب التأييد حولها.
- رصد إجراءات المساعدة القانونية المقدمة في المحاكم الوطنية وإعداد تقرير مسحى خاص بذلك لتحديد التحديات والفرص في تطبيق نظام فعال.
- إعداد ملف خاص بتحليل الشركاء الاستراتيجيين لمركز العدل بناء على المعلومات والتطورات المستمرة بقضية ملف المساعدة القانونية ومدى تعاون هذه الشركاء مع المركز لغايات بناء نظام وطني فعال لها.
- كسب تأييد رئيس المجلس القضائي وأعضائه حول المساعدة القانونية وضرورتها وآليات تنفيذها بما يخدم القضاء وكفافته.
- للمشاركة في حشد دعم المعينين بالقطاع وأثره.
- متابعة صدور المسودة الأولى في ديوان التشريع والرأي والعمل على تعديلها من خلال إصدار مذكرة اقتراح ونظام مسودة ومخاطبة المعينين في رئاسة مجلس الوزراء وديوان التشريع ووزارة العدل والمجلس القضائي للدفع بإعادة النظر في مقترحاتها.
- تقديم مذكرة تعلق على النظام الصادر للمساعدة القانونية وتحديد العيوب فيه من 4 محاور؛ عدم وجود آلية واضحة للاستدامة وضبط جودة الخدمات ومتابعتها، وعدم الإشارة إلى الدور التكاملي مع مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات، وعدم شمول النظام للقضايا التي يجب بها تعيين محامين من قبل المحاكم كما في الأحداث والجنایات، وعدم وجود ضمانة لتقديم الخدمات القانونية للمستفيدين وتحديد معايير الرفض.
- عقد عدة ورش عمل حول آخر المساعدة القانونية ودور مؤسسات المجتمع المحلي وتوثيق قصص وتجارب مؤسسات المجتمع المحلي المرتبطة بالمساعدة القانونية ومدى تأثيرها في تمكين المستفيدين وتم مناقشة الآيات حوار مشترك لدعم تنظيم المساعدة القانونية على المستوى الوطني بصورة تشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني .

تطوير البيئة التشريعية وحالة حقوق الإنسان

وذلك من خلال المساهمة في إثراء المواضيع القانونية ذات الأهمية على صعيد التشريعات المقترحة ومنها:

- كتابة تقرير UPR حول المواضيع التالية: ضمانات المحاكمة العادلة اللاجئين والعمالية الوافدة وتضمينها ضمن تقرير الظل للاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان فيالأردن لعام 2018 الذي قدمه تحالف إنسان، للتركيز على أهمية وحساسية وجود نظام فعال للمساعدة القانونية فيالأردن.

- إعداد ورقة موقف حول مشروع قانون الجرائم الإلكترونية ، الذي شارك فيها المركز مع الجهات الوطنية في سحب وتعديل مشروع القانون وإصدار وذكرة تعليق لاحقة بعد سحبه وتعديلها، بمشاركة حملة " حر يانت " للحد من توسيع دائرة التجريم في التشريع الذي قد يعرض الكثرين لإشكالات قانونية إلى جانب تكميم الأفواه.
- إعداد مذكرة حول مشروع تعديل قانون الأحداث وتزويد لجنة مراجعة المشروع التي شكلتها وزارة التنمية الاجتماعية ومناقشة بنود المشروع بناء عليها كما تم إعداد مذكرة خاصة حول المواد المتعلقة بالمساعدة القانونية لإضافتها في مشروع تعديل قانون الأحداث .
- وضع مقترن لإضافة مواد حول المساعدة القانونية في مشروع تعديل قانون حماية الطفل وتزويد لجنة اعداد المشروع بهذه المذكرة لغایات تضمين مواد خاصة بالمساعدة القانونية في مشروع القانون.
- إعداد مذكرة حول حماية الطلاب في قانون التربية و التعليم وتسليمها لوزير التربية و التعليم لغایات تعديل قانون وزارة التربية و التعليم لمنع العنف في المدارس، لتحقيق التكاملية في حماية الأطفال من العنف.
- مذكرة حول تعليمات دور الوفاق الأسري و المشاركة في اجتماعات إعداد مسودات التعليمات لضمان الازد بلاحظات المركز في هذا المجال.

بناء قدرات الشركاء

و عملت المديرية على بناء قدرات الشركاء بتنفيذ تدريبات حول "التعديلات المستحدثة على الإجراءات في قانون أصول المحاكمات الجزائية" بالتعاون مع مركز تدريب البحث الجنائي / إدارة البحث الجنائي، حيث ركزت جلسات التدريب على رفع القدرات بمجال التعديلات المستحدثة على اجراءات التحري والاستدلال التي تجريها الضابطة العدلية كما ركزت أيضاً على تعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى الفتنة المستهدفة بضمان احترام حقوق الإنسان للمشتكي عليه وتمكنه من الاتصال بمحامي خلال إجراءات التحقيق في المراكز والجهات الأمنية بمشاركة 30 ضابط من مرتبات الأمن العام من إدارات [البحث الجنائي ، مكافحة المخدرات ، حماية الأسرة ، شرطة الأحداث ، الأمن الوقائي ، مديريات شرطة ، مراكز أمنية].

إلى جانب عقد دورات تدريبية وورش حول تعزيز التمتع بحق الدفاع في مراحل ما قبل المحاكمة شارك فيها عشرات المحامين تهدف إلى ضمان الوصول المبكر إلى المساعدة القانونية منذ لحظة القبض وخلال إجراءات التحقيق الأولى أمام المركز الأمني ، وذلك لاختيار مجموعة من المحامين تكون تمثيل المشتكى عليه أمام المركز الأمني وضمان تمنعه بحقوقه .

بينما تناولت المديرية الواقع التشريعي والإجرائي لحماية الطفل في منظومة العدالة شارك فيها نخبة من الخبراء المتخصصين مثلين عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة والمجلس القضائي / قضاة شرطة الأحداث ، القضاء الشرعي و النياية الشرعية ، محامين شرعيين ونظميين متخصصين في مجال حماية الطفل ، الأمن العام من الإدارات المعنية بحماية الطفل (شرطة الأحداث ، إدارة حماية الأسرة ، إدارة شؤون اللاجئين السوريين) ، وزارة العدل ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، أرض البشر ، المجلس النرويجي لشؤون اللاجئين ، مؤسسة نور الحسين ، مؤسسة رواد للتنمية ، المنظمة الدولية للهجرة ، المجلس الأعلى للأشخاص المعاقين ، صندوق تسليف النفقة ، مركز تمكين للدعم و المساندة ، اتحاد المرأة ، تضامن ، جمعية يد بيد للإصلاح الأسري . لمناقشة الاطر التشريعية والاجرائية الوطنية المعنية بتوفير وضمان تحقيق مصالح الطفل ضمن كافة الاجراءات والقرارات القضائية بما يتواءم مع أفضل الممارسات في هذا المجال.

و استهدفت التدريبات على التعديلات التشريعية وتمكين الشركاء ما يزيد عن 300 موظف وموظفة مختصة في المؤسسات والوزارات والدوائر الحكومية المختصة وأجهزة إنفاذ القانون والضابطة العدلية، إلى جانب أكثر من 200 محام خارجي مزاول ، و 100 ممثل عن مؤسسات المجتمع المدني وقرابة 150 طالب جامعية من اختصاصات الحقوق والقانون.

تطوير الأداء المؤسسي

بينما تم تنفيذ مجموعة من التدريبات الداخلية لرفع مهارات وقدرات ومحارف أعضاء الفريق القانوني في مجالات العمل الفنية المختلفة، من بينها:

- تدريب مناقشة منظمي الضبوطات ومحاضر إلقاء القبض.
- تدريب مناقشة التقارير الطبية في الجرائم الجنسية.
- تدريب مهارات التمثيل القانوني في قضايا الأحداث.
- جلسات داخلية للتدريب على التعديلات الطارئة على القوانين الإجرائية (محاكم الصلح والأصول الجزائية)
- تدريب التعديلات الطارئة على قانون أصول المحاكمات المدنية
- تدريب إجراءات التعامل مع اللاجئين السوريين بالتنسيق مع إدارة شؤون اللاجئين.
- عقد مؤتمر ترجمة رؤية المهمة الاستراتيجية لفريق مركز العدل للسنوات العشر القادمة ، وحصر تحديات السنوات الماضية وتطوير الأداء الوظيفي وبيئة العمل.